أُدرجت ضمن مكونات السوق الأول.. وسط حضور واسع لقيادات الشركة و«بورصة الكويت»

«البورصة» تقرع الجرس.. إيذاناً ببدء تداول «العملية للطاقة»

بدر الخرافي والشيخ مبارك العبدالله وخالد الفلاح وفهد المخيزيم وم.رواف بورسلي وأحمد العجلان خلال مراسم قرع الجرس (قاسم باشا)

لمشاهدة الفيديو
الشيخ مبارك العبدالله وم. رواف بورسلي وأحمد العجلان خلال المؤتمر الصحافي

علي إبراهيم

قرعت بورصة الكويت أمس الجرس إيذانا ببدء تداول أسهم الشركة العملية للطاقة ضمن مكونات السوق الأول، وسط حضور واسع لقيادات الشركة، وشركة بورصة الكويت.

وشهدت مراسم قرع الجرس حضور رئيس مجلس إدارة الشركة العملية للطاقة الشيخ مبارك العبدالله، ورئيس مجلس إدارة شركة بورصة الكويت بدر الخرافي، ورئيس مجلس إدارة شركة الاستثمارات الوطنية خالد وليد الفلاح، والرئيس التنفيذي لشركة بورصة الكويت محمد العصيمي، ونائب رئيس مجلس إدارة الشركة العملية للطاقة م.رواف بورسلي، وعضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة الاستثمارات الوطنية فهد عبدالرحمن المخيزيم.

في هذا الصدد، قال رئيس مجلس إدارة الشركة العملية للطاقة الشيخ مبارك العبدالله، خلال مؤتمر صحافي عقب بدء التداول، «نحتفل اليوم بإنجاز نفخر به وهو إدراج الشركة العملية للطاقة، ويعكس الأقبال الأجنبي والإقليمي على الاكتتاب بالطرح الثقة بالاقتصاد الكويتي وقطاع الطاقة، وهو نتاج الإصلاحات الحكومية في ظل قيادة صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد».

وأضاف العبدالله «نبدأ اليوم مرحلة جديدة نواصل فيها التميز لعملائنا ونوسع حضورنا الإقليمي وننوع خدماتنا ونصنع قيمة مستدامة لمساهمينا، حيث تتمثل القيمة المضافة التي ستحققها الشركة من الطرح في استقطاب قاعدة مساهمين تعزز رأس المال، وتدفع عجلة النمو بقطاع الطاقة محليا وإقليميا، علاوة على تحقيق التنويع بخدماتنا وخلق قيمة مضافة للمساهمين».

وتابع «لدينا مساهمون من 5 دول خليجية، والآن مساهمونا الأساسيون هم شركة الخليج للاستثمار، وهم حتى الآن أكبر ملاك بالشركة، وقد استقطبت الشركة ما يزيد على 45٪ من المساهمين من خارج الكويت، و15٪ منهم مستثمرون عالميون والبقية من دول الخليج، كما كان هناك طلب أكبر على الطرح».

وذكر العبدالله أن الشركة لديها مكانة مالية جيدة للتوسع محليا وإقليميا، وهذا الأمر ضمن استراتيجيتها، متطلعا في العام الجديد إلى مراجعة الفرص المتاحة والتي يأمل أن تكون ملائمة ومكملة لأعمال الشركة الأساسية بقطاع الطاقة والخدمات النفطية، مشيرا إلى أن الشركة تركز الآن على الخدمات النفطية فقط وهو صلب العمل بقطاع الحفر والتشييد وصيانة الآبار والتنقيب.

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لشركة بورصة الكويت محمد العصيمي إن إدراج الشركة العملية للطاقة ضمن «السوق الأول»، يجسد عمليا التزام البورصة الراسخ بتنفيذ استراتيجيتها، والتي تهدف لتعميق السوق وتعزيز تنوعه القطاعي، إذ يعزز الإدراج جهود البورصة في تنويع الفرص الاستثمارية واستقطاب شركات تعكس القدرة التنافسية للاقتصاد الكويتي.

وتوجه العصيمي بالشكر إلى هيئة أسواق المال على دعمها المتواصل لمنظومة السوق، وأشاد بالجهود المشتركة لكل من الشركة العملية للطاقة وشركة الاستثمارات الوطنية، والتي أسهمت في نجاح هذا الإدراج.

من جهته، قال نائب رئيس مجلس إدارة الشركة العملية للطاقة م.رواف بورسلي «نشهد اليوم لحظة استثنائية بمسيرة الشركة العملية للطاقة بانضمامها إلى بورصة الكويت كشركة مساهمة عامة، ومنذ تأسيسها عام 2015، سعينا لبناء سمعة طيبة كشركة رائدة بخدمات الحفر البري وحقول النفط، حتى بلغ حجم عقودنا المتراكمة 324 مليون دينار في يونيو 2025».

وأضاف بورسلي «يسهم هذا الإدراج في توسيع قاعدة مساهمينا، ويوفر لنا مرونة مالية تمكننا من مواصلة استراتيجيتنا للنمو محليا وإقليميا، بما في ذلك التوسع بخدمات حقول النفط في الدول المجاورة مع الحفاظ على تركيزنا الموجه لدعم أهداف الكويت في مجال إنتاج النفط وتحقيق مستهدفات أمن الطاقة».

وأشار إلى أن الشركة لديها خطة نمو بدأت فيها منذ أوائل العام الحالي، وستستمر كما هي بالتوسع محليا، وبالسوق الإقليمي الذي يعتبر أكبر مصدر طاقة أحفورية في العالم، وهو ما يؤهلها لتوسعة نطاق أعمالها خاصة بعد الإدراج وتوسيع قاعدة المساهمين، مضيفا أن الشركة تطمح بحلول 2030 لتكون رائدة بقطاع الـ upstresm في الكويت وتعزيز الحضور إقليميا.

بدوره، أكد رئيس مجلس إدارة شركة الاستثمارات الوطنية خالد وليد الفلاح على أن دخول شركات مالية عالمية مثل «بلاك روك» و«غولدمان ساكس» إلى السوق الكويتي كمنافس محلي يشكل عاملا إيجابيا كبيرا ومحفزا لرفع مستوى أداء الشركات الكويتية.

وأشار الفلاح إلى أن «الاستثمارات الوطنية» تعمل على تجهيز أكثر من شركة للإدراج في بورصة الكويت خلال المرحلة المقبلة.

وتوقع الفلاح طرح شركة أو شركتين من القطاع الحكومي في السوق خلال العام المقبل، مضيفا «على الرغم من أننا جئنا باكتتاب وإدراج في آخر العام، إلا انه لدينا مؤشرات إيجابية تتمثل في التغطية بأكثر من 5 مرات لرأس المال المطروح».

وأضاف أن إدراج «العملية للطاقة» مهم جدا وهو طلب من مستثمرين بالكويت وخارجها، وتابع بالقول «سبق وأشرنا إلى ضرورة وجود إدراجات اكثر بالكويت لكي ننافس إقليميا، وفي بورصة الكويت خفضنا الحد الأدنى للطرح من 15 مليون دينار إلى 5 ملايين دينار ونتمنى أن يشجع ذلك لمزيد من الإدراجات».

بدوره، قال عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة الاستثمارات الوطنية فهد عبدالرحمن المخيزيم إن عملية الاكتتاب الحالية تمثل محطة مفصلية في سوق المال الكويتي، لكونها نفذت وفق آلية تجميع الطلبات بناء على سعر موحد، حيث أتيح للمستثمرين تحديد الكميات المطلوبة بناء على سعر موحد، ومن ثم يقوم المستثمر بالاكتتاب في ضوء التخصيص الأولي.

وأضاف أنه تم تحديد السعر الموحد عند سعر 212 فلسا للسهم، بناء على النقاشات الأولية مع مؤسسات استثمارية وصناديق محلية وإقليمية قبل بدء عملية تجميع الطلبات، علما أن شركة الاستثمارات الوطنية تولت بهذه الصفقة مهام مستشار الإدراج ووكيل الاكتتاب الحصري في السوق الأول لبورصة الكويت بالإضافة إلى دورها كمنسق رئيسي ومدير اكتتاب مشترك.

وأضاف المخيزيم أن المنظومة التنظيمية المتطورة أسهمت بشكل مباشر في اختصار المدة الزمنية للاكتتاب، بدءا من تقديم الطلبات وحتى الإدراج، والتي كانت خلال الفترة من 23 نوفمبر 2025 إلى 7 ديسمبر 2025، وذلك بفضل وضوح اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال، وسرعة استجابة الهيئة وتعاونها المثمر في معالجة جميع الاستفسارات، إلى جانب التنسيق المتكامل مع كل من بورصة الكويت وشركة المقاصة والجهات المعنية الأخرى.

وأشار إلى أن حجم الإقبال فاق التوقعات، حيث تخطت نسبة التغطية 5 أضعاف من قيمة الطرح، مدفوعة بمشاركة واسعة من مؤسسات مالية إقليمية ودولية، من بينها صناديق سيادية وشركات عالمية كبرى، أبدت اهتماما جادا بالاستثمار في الكويت، مؤكدا في الوقت ذاته أن بورصة الكويت ما زالت تحافظ على مكانتها كمنصة فعالة وسريعة لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

لا نية للإدراج خارجياً.. حالياً

حول وجود نية لإدراج الشركة في أسواق أخرى، قال رئيس مجلس إدارة الشركة العملية للطاقة الشيخ مبارك العبدالله: الأمر سابق لأوانه، وفي الوقت الحالي ليس لدينا نية، خصوصا أن أعمالنا تتركز حاليا بالكويت، واذا تطلعنا وعملنا في دول أخرى وكانت لدينا ايرادات من تلك الدول يمكن أن ننظر إلى الأمر في وقت آخر.

12,9 مليون دينار تداولات على السهم

تصدر سهم شركة العملية للطاقة «ألف طاقة» قائمة الأعلى قيمة تداول بأول جلسة له في بورصة الكويت بتداولات بلغت قيمتها 12,9 مليون دينار، تشكل 16٪ من الإجمالي البالغ 80,5 مليون دينار، كما تصدر السهم قائمة الأعلى تداولا بـ 52,88 مليون سهم من خلال تنفيذ 4,05 آلاف صفقة. واقفل السهم بعد أول جلسة تداول له بالبورصة عند 239 فلسا، علما أن أعلى سعر سجله السهم خلال الجلسة 260 فلسا، وأدنى سعر 231 فلسا، واستهل السهم أولى تعاملاته بسعر اساس 243 فلسا.

توزيعات نصف سنوية

تعقيبا على سعر السهم عند الإدراج، أكد الشيخ مبارك العبدالله على أنه يخضع لعمليات العرض والطلب، معربا عن أمله ان يكون هناك استقرار ونمو دائم ومستدام للسهم، وتطبيق الرؤية الاستراتيجية لمجلس الإدارة في تنفيذ الخطط المالية والادارابة لعام 2026، مبينا في الوقت ذاته طموح الشركة في توزيع أرباح نصف سنوية وفقا لما هو معلن في نشرة الاكتتاب وذلك بعد موافقة مجلس الإدارة والجمعية العمومية للشركة.

20,71 مليار دينار إجمالي حجم الطلبات.. بما يعادل تغطية تراكمية قدرها 9,4 مرات

إصدار دين عام جديد بـ 200 مليون دينار.. يقفز بإجمالي الإصدارات إلى 2,2 مليار

أحمد مغربي

أعلن بنك الكويت المركزي أمس عن إصدار جديد لأدوات الدين العام بقيمة 200 مليون دينار، وبأجل سنتين وبعائد 4٪، وذلك في إشارة الى عودة نشطة لجدولة الإصدارات قد توقف منذ نحو شهرين وتثبيت منحنى عوائد محلي أكثر وضوحا بعد بدء سريان الإطار التشريعي المرتبط بالتمويل والسيولة، حيث يعد هذا الإصدار الأحدث في سلسلة بدأت فعليا مع أول طرح بتاريخ 25 يونيو 2025.

ووفقا للإصدار الأخير فإن الأرقام المصاحبة تعكس شهية اكتتاب مرتفعة بوضوح، إذ بلغ حجم الطلب أكثر من ملياري دينار، مقابل حجم الإصدار، بما يعني تغطية مقدارها أكثر من 10 مرات، وهو مستوى يعكس سيولة وفيرة لدى الجهات المستثمرة وقدرة البرنامج على اجتذاب طلب قوي حتى مع عائد أدنى من عدة إصدارات سابقة خلال 2025.

وبالعودة إلى نقطة انطلاق إصدارات الدين العام والتي بدأت في 25 يونيو 2025، وهي التاريخ الذي يوافق أول إصدار ضمن هذه السلسلة الحديثة، تظهر بيانات البنك المركزي أن البرنامج بدأ بإصدار 500 مليون دينار لأجل سنة واحدة وبعائد 4,3750٪ مع طلب بلغ 2,9 مليار دينار، ومنذ ذلك التاريخ وحتى إصدار أمس نفذ البنك المركزي 13 إصدارا متتابعا بأحجام متنوعة وآجال امتدت من 1 سنة إلى 10 سنوات، لتصل القيمة الإجمالية للإصدارات إلى 2,2 مليار دينار، وعلى مستوى الطلب التراكمي، بلغ إجمالي حجم الطلبات على هذه الإصدارات 20,71 مليار دينار، بما يعادل تغطية تراكمية مقدارها 9,4 مرات وهو ما يقدم مؤشرا كميا على عمق الطلب المحلي واتساع قاعدة المستثمرين.

اللافت أيضا أن العوائد على الإصدارات خلال 2025 رسمت نطاقا واسعا بحسب الأجل، إذ سجل أعلى عائد عند 5,3750٪ على إصدار 10 سنوات والذي تم إصداره بتاريخ 10 سبتمبر 2025، بينما جاء الإصدار الأخير بعائد 4٪ لأجل سنتين، بما يوحي بانخفاض تكلفة الاقتراض على الآجال المتوسطة مقارنة بذروة عوائد الآجال الأطول خلال سبتمبر وأكتوبر، وبما يدعم هدف بناء منحنى عائد مرجعي محلي يمكن تسعير أدوات الدين الأخرى عليه تدريجيا.

وتأتي هذه الحركة النشطة في الإصدارات ضمن سياق تشريعي ومالي أوسع شهدته الكويت خلال 2025، إذ صدر المرسوم بقانون رقم 60 لسنة 2025 في شأن التمويل والسيولة، والذي تناول إطار الاقتراض وأدواته وحدود الدين العام، بما أعاد فتح مساحة أوسع لتمويل الاحتياجات وفق سقف محدد، كما تزامن ذلك مع عودة الكويت إلى أسواق الدين العالمية في 2025 بإصدار دولاري كبير، في مؤشر على تبني سياسة تنويع مصادر التمويل بين المحلي والخارجي، مع الاستفادة من الطلب الاستثماري عندما تكون ظروف التسعير مواتية.

نشاط متسارع في الكويت يرفع قيمة سوق المشاريع بـ 3,6 مليارات دولار

علاء مجيد

ذكرت مجلة ميد أن الكويت سجلت في الفترة الأخيرة زخما إقليميا بتسجيل توسع ملحوظ في سوق المشاريع، حيث ارتفعت القيمة الإجمالية للمشاريع بنسبة 1,7٪، ما يعادل 3,6 مليارات دولار، ليبلغ سوق المشاريع المحلي 219 مليار دولار، في إشارة إلى تحسن وتيرة الترسية واستمرار النشاط في عدد من القطاعات، ضمن بيئة خليجية تتسم بتفاوت الأداء بين الأسواق.

وعلى المستوى الإقليمي، واصل مؤشر مشاريع الخليج الصادر عن MEED مساره الصاعد للشهر التاسع على التوالي، مسجلا خلال الأسابيع الخمسة الممتدة من 7 نوفمبر إلى 12 ديسمبر نموا بنسبة 0,7٪، أي ما يعادل 30,5 مليار دولار من حيث القيمة الإجمالية، وجاء هذا النمو مدفوعا بشكل رئيسي بأداء قوي في السوق السعودية، مدعوما بنشاط توسعي متزايد في العراق، مقابل نتائج أكثر تباينا في بقية أسواق الخليج.

وفي السعودية، ارتفع حجم سوق المشاريع بنسبة 0,9٪، مضيفا نحو 18 مليار دولار إلى المؤشر الكلي، ويعود هذا النمو إلى إدراج مشاريع استراتيجية جديدة، أما العراق، فقد سجل واحدا من أعلى معدلات النمو النسبي في المنطقة، حيث ارتفعت قيمة سوق المشاريع بنسبة 3,3٪، بما يعادل نحو 13 مليار دولار.

وفي بقية أسواق الخليج، حققت قطر نموا بنسبة 1,9٪، مضيفة نحو 4,6 مليارات دولار، فيما جاء أداء الإمارات شبه مستقر مع زيادة هامشية بلغت 0,1٪ أو 1,4 مليار دولار، في حين أضافت إيران نحو 1,2 مليار دولار بنمو نسبته 0,5٪.

مشاركة عزاء

الأنباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلة الأنصاري الكرام

لوفاة فقيدتها المغفور لها بإذن الله تعالى

دانة عادل إبراهيم الأنصاري

تغمد الله الفقيدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته
وألهم آلها وذويها الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون